## أخبار قصيرة

### واشنطن تطلب من أثينا إرسال منظومات "باتريوت" إلى كييف

كشفت مصادر إعلامية أن الإدارة الأمريكية قدمت طلباً للحكومة اليونانية بتوجيه أنظمة دفاع جوي من طراز "باتريوت" الى أوكرانيا.
وقد نقلت صحيفة "كاثيميريني" المحلية تفاصيل هذا الطلب الأمريكي الذي يأتي وسط تصاعد الحاجة لتعزيز الدفاعات الجوية الأوكرانية.
يذكر أن المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليونانية بافلوس مارينا كيس كان قد شدد في تصريحات سابقة على موقف بلاده الرافض لإرسال أنظمة دفاع جوي إلى أوكرانيا، معللاً ذلك بالحرص على عدم المساس بالقدرات الدفاعية لليونان.
وكانت القيادة اليونانية قد أكدت مراراً أنها لن تزود كييف بأنظمة "إس-٣٠٠" أو "باتريوت" نظراً لأهميتها الحيوية في منظومة الدفاع الوطني اليوناني.

### توقعات بموقف متشدد لوزير الخارجية الألماني المرشح تجاه روسيا

يتبنى يوهان فاديفول، المرشح لمنصب وزير الخارجية في التشكيلة الحكومية الألمانية القادمة، نهجاً حازماً في دعم أوكرانيا، مما قد يؤدي إلى توتر العلاقات مع موسكو خلال فترة توليه المنصب.
كشف ذلك رالف نيمير، رئيس المجلس الألماني للدستور والسيادة، في تصريحات صحفية أدلى بها مؤخراً. وأوضح نيمير أن فاديفول، الذي يشغل حالياً منصب نائب رئيس كتلة الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي البرلمانية، معروف بمواقفه الداعمة لتسليح أوكرانيا بشكل كامل. وكان الاتحاد الديمقراطي المسيحي قد أعلن مؤخراً عن قائمة المرشحين للحكومة المقبلة تحت قيادة المستشار المرتقب فريدريش ميرتس، والتي حملت عنوان "فريقنا لألمانيا"، حيث ظهر اسم فاديفول كمرشح لحقيبة الخارجية.

### المبعوث الهندي يلتقي وزير خارجية أفغانستان في كابل

التقى "آند بركاش"، الممثل الخاص ورئيس قسم أفغانستان في وزارة الخارجية الهندية، مع "أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان خلال زيارته إلى كابل، حيث تباحث الطرفان.
ناقش الجانبان في هذا الاجتماع العلاقات السياسية الثنائية، والتجارة، والعبور، وآخر التطورات الإقليمية.
وأكد وزير خارجية حكومة طالبان خلال هذا اللقاء على تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الهند، مشيراً إلى توفر فرص استثمارية مناسبة في أفغانستان، داعياً المستثمرين الهنود للاستفادة من هذه الفرص.
كما طالب أمير خان متقي بتسهيل عملية التنقل بين أفغانستان والهند، وشدد على ضرورة عودة منح التأشيرات للتجار والمرضى والطلاب الأفغان إلى وضعها الطبيعي.

### من الهشاشة إلى المرونة

# كيف حوّلت دول القوقاز وآسيا الوسطى التحديات إلى فرص؟

**الوفاق/** في السنوات الأخيرة، أنشأت دول مناطق آسيا الوسطى والقوقاز الجنوبي دروعاً مالية كبيرة بالمعنى الحقيقي للكلمة. هذه الدروع لا تقتصر فقط على الاحتياطيات النقدية أو صناديق الاستقرار، بل تشمل أيضاً سياسات نقدية هادفة للوقاية من الأزمات، واحتواء التضخم، وتقليل دولرة الاقتصاد (إزالة الدولرة)، وإعادة هيكلة الديون المؤسسية.
على سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، كانت نسبة الودائع بالدولار في النظام المصرفي الأذربيجاني والكازاخستاني تقارب ٧٠٪، لكن في العام الماضي انخفض هذا المؤشر إلى ٤١٪ و٤٥٪ على التوالي. (للمقارنة، هذا الرقم في جورجيا ٤٤٪ وفي أرمينيا حوالي ٢٦٪، رغم أن أرمينيا لديها أدنى ناتج محلي إجمالي في المنطقة).
بعد الصدمات العملاتية والنفطية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، قامت جمهورية أذربيجان ودول أخرى في المنطقة بتغيير هيكلية سياستها النقدية بشكل جذري؛ تم إلغاء ممرات العملات، وتطبيق نظام سعر صرف معوم، وأصبحت متطلبات الاحتياطي الوقائي أكثر مرونة واستباقية. هذه الإجراءات، رغم صعوبتها في حينها، وضعت الأساس للسلامة المالية اللاحقة.

#### المقاومة ضد الصدمات الخارجية

أدت زيادة التوترات التعريفية بين الولايات المتحدة والصين والسياسات المالية العدوانية لواشنطن إلى ضغط شديد على أسواق المواد الخام.
يتوقع تقرير موديز أنه إذا لم تعد أوبك بلس إلى سياسة خفض الإنتاج، فإن المستوى الحالي للأسعار (الذي يُقيّم بأنه منخفض نسبياً) سيستمر في الأشهر المقبلة. هذا الوضع حساس بشكل خاص لجمهورية أذربيجان وكازاخستان، حيث تعتمد ميزانيتهما الحكومية بنسبة ٤٥٪ إلى ٦٠٪ على عائدات النفط والغاز.
لكن انخفاض العائدات النفطية لم يؤد إلى انهيار اقتصادي. بل على العكس، نجحت هذه الدول في توجيه تدفق الاستثمارات والائتمانات نحو القطاعات غير النفطية.
هذا الاتجاه ملحوظ بشكل خاص في أوزبكستان، حيث تضاعفت الائتمانات المصرفية للقطاعات الزراعية وصناعة الآلات والبنية التحتية للنقل أكثر من مرتين خلال السنوات الخمس الماضية.

**تشير موديز إلى أن خطوط السكك الحديدية في جمهورية أذربيجان (باكو-تبليسي-قارص) وكازاخستان (خورغوس وألتينكول) أصبحت شرايين عبور جديدة بين أوروبا وآسيا**

#### الممر الأوسط؛ فرصة لهوية اقتصادية جديدة

فتحت الصدمات العالمية أيضاً نوافذ فرص غير متوقعة لهذه المنطقة. فانخفاض التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين أجبر الشركات العالمية الكبرى على البحث عن مسارات بديلة وقواعد إنتاجية جديدة. في هذا السياق، ازداد الاهتمام بآسيا الوسطى بشكل كبير.
تشير موديز إلى أن خطوط السكك الحديدية في جمهورية أذربيجان (باكو-تبليسي-قارص) وكازاخستان (خورغوس وألتينكول) أصبحت شرايين عبور جديدة بين أوروبا وآسيا. خلال السنوات الثلاث الماضية، ازداد النقل العابر عبر أراضي جمهورية أذربيجان بنسبة ٣٨٪، وتجاوزت حصة الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ٦٪. هذه لم تعد مجرد مكمل للإيرادات النفطية؛ بل هي "الهوية الاقتصادية الجديدة" للمنطقة.

#### المخاطر المتبقية وإدارتها

على الرغم من جميع الاتجاهات الإيجابية، لا تزال المخاطر قائمة. تحذر موديز من أن المنطقة معرضة لثلاث صدمات رئيسية: تدهور بيئة التجارة العالمية، وتقلبات العملات، وضعف تدفق رأس المال.
هذا أمر خطير بشكل خاص للشركات التي ليس لديها إيرادات بالعملات الأجنبية ولكن لديها ديون بالعملات الأجنبية. في جمهورية أذربيجان، لا تزال ٤١٪ من الودائع بالدولار، ويمكن أن يؤدي الضعف الشديد المحتمل إلى زيادة القروض المتعثرة.
في أوزبكستان، يلاحظ اتجاه معاكس، حيث انخفضت حصة القروض بالعملات الأجنبية في القطاع المؤسسي بنسبة ١٧٪ خلال عامين.
كما تسعى كازاخستان، باستخدام أدوات التحوط، خاصة في الصناعات الاستخراجية، إلى حماية مصدّريها.
في الوقت نفسه، تتزايد الضغوط التضخمية. وفقاً لنتائج الربع الأول من عام ٢٠٢٥، بلغ معدل التضخم في جمهورية أذربيجان ٨,٤٪، وفي كازاخستان ١٠,١٪، وفي أوزبكستان ١١,٧٪.
أدت زيادة أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية إلى رفع تكلفة الاقتراض وإبطاء منح القروض في قطاعات البناء والتجزئة.
كما تتغير تركيبة المحفظة الائتمانية للبنوك؛ انخفضت القروض السكنية عالية المخاطر، وفي المقابل، تُعطى الأولوية للمشاريع المؤسسية المدعومة حكومياً في مجالات التصدير واللوجستيات وكفاءة الطاقة والبنية التحتية.
تجعل هذه التغييرات الهيكلية النظام المصرفي أقل اعتماداً على التقلبات المضاربية العالمية.

#### توقعات ٢٠٢٦

تتوقع موديز ثلاثة سيناريوهات لاقتصاد منطقة أوراسيا حتى عام ٢٠٢٦، حيث في السيناريو الأساسي (الأكثر احتمالاً)، يُتوقع نمو اقتصادي متوازن، واستقرار نسبي لسعر الصرف، وتضخم مُسيطر عليه.
في السيناريو السلبي، يمكن أن يؤدي تصعيد حروب التعريفات وانخفاض أسعار النفط إلى تقليل النمو وزيادة الضغط التضخمي، وفي السيناريو المتفائل، يمكن أن تؤدي إزالة الحواجز التجارية ونمو أسعار السلع إلى تسريع النمو الاقتصادي.
التوصية الرئيسية من موديز لدول أوراسيا هي مواصلة التنويع الاقتصادي، وتقليل مخاطر العملات إلى الحد الأدنى، وتعزيز الإشراف على المقترضين، وزيادة حصة الصادرات غير النفطية.
لا تعتبر هذه الوكالة أياً من دول هذه المنطقة مثالية، لكنها تعترف بأنها وصلت إلى نضج مؤسسي.
تعلمت الأنظمة المصرفية العمل في ظروف عدم اليقين، ولم يعد القطاع المؤسسي يعتمد اعتماداً كاملاً على عائدات النفط، وتطبق الحكومات، بدرجات متفاوتة من النجاح، آليات إدارة الأزمات.
بدلاً من ردود الفعل العاطفية، أصبحت الاستجابة للصدمات الآن تتمثل في الإصلاحات الهيكلية، والتعبئة الميزانية، والتركيز على الأصول اللوجستية طويلة المدى.
أوجدت الحرب الجيو-اقتصادية بين القوى الكبرى فرصة للتحول السريع والإلزامي لهذه البلدان، ويبدو أنها بدأت في استغلال هذه الفرصة.
لم تعد منطقة أوراسيا مجرد "منطقة عازلة" بين الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي؛ بل أصبحت لاعباً جيو-اقتصادياً مستقلاً تمكن من تحقيق توازن خطير ولكن واقعي بين التكامل العالمي والمرونة المحلية.

## معارضة داخلية حول توسيع مظلة فرنسا النووية

ذكرت صحيفة "تاغس شاو" في مقال لها: تقوم فرنسا ببناء غواصاتها النووية في مدينة شيربورغ الساحلية. تعمل هذه الغواصات كقوة ردع نووي للبلاد. وقد أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن رغبته في توسيع هذه الحماية النووية لتشمل أوروبا بأكملها، لكن العديد من سكان المنطقة يعارضون هذه الخطة.
يعتمد الردع النووي الفرنسي بشكل كبير على هذا النوع من الغواصات، حيث تحمل كل واحدة منها ١٦ صاروخاً نووياً. وهناك أربع غواصات منتشرة حالياً في محيطات العالم. ورغم أن الجيش الفرنسي يمتلك أيضاً صواريخ كروز نووية أخرى تحملها طائرات رافال، إلا أن هذه الغواصات تمثل الرمز الأقوى للاستقلال العسكري الفرنسي.
يقيّم ماكرون الوضع بشكل مختلف الآن ويقترح أن تحمي المظلة النووية الفرنسية في المستقبل دولاً صديقة مثل ألمانيا أيضاً. هذا الاقتراح، رغم أنه ليس جديداً تماماً، اكتسب أهمية أكبر لأن الأوروبيين، وخاصة الألمان، يخشون من عدم إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة للدفاع عنهم في ظل رئاسة ترامب. في الوقت نفسه، يدرس الاستراتيجيون العسكريون الظروف التي يمكن بموجبها أن تصبح فرنسا حامياً نووياً للدول الأوروبية الأخرى. وبالتالي، فإن ما اعتبره كثير من الفرنسيين مؤخراً مجرد خيال لرئيس يسعى إلى العظمة العسكرية، أصبح الآن سيناريو جاداً.
مع تولي فريدريش ميرتس منصب المستشار الألماني، سيكون لدى ألمانيا قريباً، وللمرة الأولى، مستشار يرحب باقتراح فرنسا ومستعد لمناقشته.
لكن ماكرون يتمتع بدعم أقل بكثير داخل فرنسا لدفع خطته قدماً. فرغم إعلانه صراحة أن القيادة العليا لاستخدام الأسلحة النووية الفرنسية يجب أن تظل حصراً بيد الرئيس الفرنسي، فإن النقاش الذي أثاره واجه معارضة شديدة من كلا الجناحين اليميني واليساري في الطيف السياسي. على سبيل المثال، لا يعتقد مؤيدو حزب "فرنسا الأبية" اليساري في شيربورغ أن الأسطول النووي الذي يُبنى في مدينتهم يمكنه حماية جيرانهم الأوروبيين في المستقبل.
يقول ألكسندر دوبوا، أحد الخبراء الفرنسيين، في هذا الصدد: "هذه أسلحة دفاعية، وهي أسلحة يمكن استخدامها فقط في حالة الهجوم على بلدنا ومصالحنا".
وقالت مونتين هارزو، زميلته السياسية، إن ماكرون يطرح هذا الاقتراح فقط لأنه يستفيد من استغلال الوضع الدولي لمصلحته الخاصة. وأكدت: "لم يعد لديه الكثير من الدعم داخل البلاد".
كما يشاطر خافيير رويل، أحد قدامى المحاربين في الغواصات من شيربورغ، وجهة نظر مماثلة.

### بين الادعاءات والحقائق

## هل هناك مفاوضات بين أميركا والصين حول التعرفات الجمركية؟

في خضم التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، تظل العلاقات الأمريكية-الصينية محور اهتمام المراقبين والمحللين لما لها من تأثير عميق على الاستقرار الاقتصادي العالمي. منذ تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه للمرة الثانية في يناير ٢٠٢٥، عادت ملفات الخلاف التجاري بين العملاقين الاقتصاديين إلى الواجهة، وتحديداً قضية التعرفات الجمركية التي شكلت نقطة توتر محورية في سياسته الخارجية السابقة.
تكتسب هذه القضية أهمية استثنائية في ظل التنافس الجيوسياسي المتصاعد بين البلدين والسعي المتبادل للهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية. وقد شهدت الأسابيع الأخيرة تصريحات متناقضة حول وجود مفاوضات بين الجانبين الأمريكي والصيني، مما أثار تساؤلات جدية حول حقيقة الموقف وطبيعة التواصل بين القوتين العظميين.
أكد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، مراراً وتكراراً أن الولايات المتحدة والصين تجريان محادثات بشأن التعرفات الجمركية. بل ذهب إلى أبعد من ذلك في تصريحه الأخير عندما ادعى أنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الصيني شي جين بينغ.
لكن السفارة الصينية في الولايات المتحدة ردت في اليوم التالي على ادعاءات ترامب معلنةً أن هذه الادعاءات "طُرحت بشكل كامل لإثارة البلبلة"، ومؤكدةً أن الطرفين لم يجريا أي مفاوضات أو مشاورات بشأن التعرفات الجمركية، ناهيك عن التوصل إلى أي اتفاق!
يعكس هذا التباين الحاد في الروايات بين الجانبين الأمريكي والصيني عمق الأزمة في العلاقات الثنائية. فإما أن تكون هناك قنوات اتصال سرية غير معلنة، أو أن تصريحات الرئيس الأمريكي تأتي في إطار استراتيجية تفاوضية معينة، أو أنها محاولة لطمأنة الأسواق المالية والرأي العام الأمريكي.
في المقابل، يُظهر النفي الصيني القاطع رغبة بكين في توضيح الموقف للمجتمع الدولي وتجنب أي سوء فهم قد ينتج عن التصريحات الأمريكية، مع التأكيد على عدم وجود مفاوضات فعلية حول التعرفات الجمركية.